لان الباطنة لا يطلع عليها الا علام الغيوب وفي معجم الطبراني انه
النبي صلى الله عليه وسلم قال سيأتي قوم في اخر الزمان اهواؤهم
العلانية اعمالهم السريرة بخلاف شهادته له اذ لا تهمة والفضل
ما شهدت به الاعداء وعدو الشخص من يحزن بفرحه ويفرح
بحزنه وقد تكون العداوة من الجانبين وقد تكون من احدهما
فيختص برد شهادته على الاخر ولا يشترط ظهورها بل يكفي
ما دل عليها من المخاصمة ونحوها كما قاله البلقيني تأمل
عن نص المختصر اما العداوة الدينية فلا توجب رد الشهادة
فتقبل شهادة المسلم على الكافر وشهادة السني على المبتدع
وتقبل من مبتدع لا تكفره ببدعته كمنكري صفات الله تعالى
وخلقه افعال عباده وجواز رؤيته يوم القيامة لاعتقادهم
انهم مصيبون في ذلك لما قام عندهم بخلاف من تكفره ببدعته
كمنكري حدوث العالم والبعث والحشر للاجساد وعلم الله تعالى
بالمعدوم وبالجزئيات لانكارهم ما علم مجيء الرسل به
ضرورة فلا تقبل شهادتهم ولا شهادة من يدعو الناس الى بدعته
كما لا تقبل روايته بل اولى ولا شهادة خطابي لشمله اذ لم يذكر
فيها ما ينفي احتمال اعتماده على قول المشهود له لاعتقاده انه

لا يكذب

لا يكذب فان ذكر فيها ذلك كقوله رأيته او سمعته او شهد لخاصة
قبلت لزوال المانع ولا تقبل شهادة والد وان علا لولده وان سفل
ولا تقبل شهادة ولد وان سفل لوالده وان علا للتهمة ولو قال
المصلي لا تقبل شهادة الشخص لبعضه لكان احصر واعم لانه
تقبل شهادة الوالد على ولده وعكسه وهو كذلك لانتفاء التهمة
بخلاف ما اذا كان بينه وبين اصله او فرعه
عداوة فان شهادته لا تقبل له ولا عليه كما جزم به في الانوار
واذا شهد محق لفرع او اصل له واجنبيين كان شهد برفيق لهما
قبلت الشهادة للاجنبي على الاصح من قولي تفريق الصفقة
وتقبل الشهادة لكل من الزوجين من الاخر لان الحاصل بينهما
عقد يطرأ ويزول بخلاف ما لو شهد لزوجته بأن فلانا قذفها
لم تصح شهادته في احد وجهين رجحه البلقيني وكذا لا تقبل
شهادته عليها بالزنا لانه يدعي حياتها على فراشه ولا تقبل
الشهادة لاحد اصليه او فرعه على الاخر كما جزم به الغزالي
ويؤيده منع الحكم بين ابيه وابنه وان خالف ابن عبد السلام
في ذلك معللا بأن الوازع الطبيعي قد تعارض ظهور الصدق
لضعف التهمة ولا تقبل تزكية الوالد لولده ولا شهادته له بالرشد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)